الأمم المتحدة

A/72/303

الجمعية العامة

Distr.: General
8 August 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند ٢٦ من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

تقرير الأمين العام

موجز

إن العالم لا يسير في الطريق المفضي إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠. فشحّ الموارد الطبيعية وإدارتها إدارة غير مستدامة، بالاقتران مع عدم ضمان حقوق حيازة أصحاب الحيازات الصغيرة وتفاوت تلك الحقوق هي أمور تؤثر على السكان الضعفاء في المناطق الريفية تأثيراً شديداً. ويمثل تغيُّر المناخ والجفاف وانعدام الاستقرار السياسي والنزاع تهديدات للأمن الغذائي في كثير من الأماكن، تحول دون إحراز تقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتتعرض البلدان التي تواجه أزمات طويلة الأمد لخطر التخلف عن الركب. وتلزم استجابة أشمل وأكثر تنسيقا من جانب المجتمع الدولي لربط الاستجابات القصيرة الأجل للأزمات الإنسانية بجهود إنمائية أطول أجلا تتصدى للأسباب الأساسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتبني سُبل عيش قادرة على التكيف ومستدامة، وتدعم نُظماً مستدامة للأغذية من خلال عمليات سياساتية شاملة للجميع وشراكات فعالة.

* A/72/150.

17-13113X (A) 230817 250817

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٧١/٢٤٥ بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الثانية والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وأهابت بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تضمن، في حدود ولاية وموارد كل منها، عدم تخلّف أي بلد عن الرَكْب في تنفيذ القرار.

٢ – وكان اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (انظر قرار الجمعية العامة ٧٠/١) إيذانا بحدوث تحوّل في عمل الحكومات الوطنية والمؤسسات وأصحاب المصلحة سويا مع إعادة تنظيمهم طريقة تفكيرهم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وكانت زيادة فهم الروابط بين جميع أهداف التنمية المستدامة واضحة خلال استعراض التقدم المحرز صوب تنفيذ الهدف ٢ من تلك الأهداف (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة) في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد في عام ٢٠١٧، الذي اهتدى بعدد من العمليات التحضيرية الهامة والمدخلات المنسقة من جانب هيئات شتى وأصحاب مصلحة متعددين.

٣ – ويستند هذا التقرير، في تقديمه معلومات واستكمالات للمعلومات عن الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة، إلى مدخلات من المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وغيره من المصادر، بما في ذلك مساهمات من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وأمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي، مع تعاون إضافي من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، وفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي والتغذوي في العالم، والبنك الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الصحة العالمية، واللجان الإقليمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة.

ثانيا – لمحة عامة

٤ – يجب تسريع وتيرة الجهود الرامية إلى وضع نهاية للجوع وسوء التغذية. فوفقا للاتجاهات الراهنة، لا يمضي العالم على الطريق نحو القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠. إذ يفتقر ما يقدّر بـ ٧٩٣ مليون شخص إلى سُبل الحصول على كميّة كافية من الطاقة الغذائية[(١)] ويعاني ١٥٦ مليون

(١) منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، *Monitoring Food Security and Nutrition in Support of the 2030 Agenda for Sustainable Development, Taking stock and looking ahead* (روما، ٢٠١٦).

طفل من تقزُّم النمو[٢]. وتتزايد أيضا أشكال أخرى لسوء التغذية حيث يعاني بليونان من الأشخاص من نقص الفيتامينات والمعادن الرئيسية، ويعاني ١,٩ بليون شخص من الكبار و ٤٣ مليوناً من الأطفال على نطاق العالم من الوزن الزائد أو السمنة[٣].

٥ - وزاد عدد الجوعى وفاقدي الأمن الغذائي في البلدان المتضررة بالنزاع والأزمات زيادة هائلة، مما يقرب من ٨٠ مليونا في عام ٢٠١٥ إلى ١٠٨ ملايين في عام ٢٠١٦[٤]. وفي الأشهر الأخيرة، عانى ملايين من البشر من انعدام أمن غذائي شديد نتيجة لمجموعات مختلفة من عوامل الإجهاد البيئية، والنزاع، والتشريد، والتنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة. وهذا يشكّل تحديا إنسانيا رئيسيا يواجه المجتمع الدولي ويتطلب اهتماما عاجلا.

٦ - وليس من المرجح أن تعزز وتيرة التنفيذ ونطاقه الحاليان التغيّر التحويلي اللازم لتحقيق مقاصد الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، ولن تتحقق غايات ذلك الهدف في كثير من أنحاء العالم. فسوف تظل قطاعات كبيرة من سكان العالم، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا، تعاني من نقص التغذية أو من سوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠ وحتى بحلول عام ٢٠٥٠. فوفقا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، من المقدّر، إذا استمرت الاتجاهات الراهنة، أن يعاني بليون إلى ثلاثة بلايين شخص إضافيين من شُح المياه وأن يعاني ما يتراوح من ٢٠٠ مليون إلى ٦٠٠ مليون شخص من الجوع بحلول عام ٢٠٨٠، لاسيما في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتفيد منظمة الصحة العالمية بأن تغير المناخ من المتوقع أيضا أن يتسبب في زهاء ٢٥٠ ٠٠٠ حالة وفاة إضافية سنويا من جراء سوء التغذية والملاريا والإسهال والإجهاد الحراري خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٣٠ و ٢٠٥٠، وأن يسفر أيضا عن معاناة ٢٤ مليون طفل إضافي من سوء التغذية[٥].

٧ - ويلزم بذل جهود أكثر تنسيقا لتلبية الاحتياجات الفورية للأشخاص المتضررين بأزمات غذائية رئيسية، يؤججها في كثير من الحالات النزاع، وارتفاع أسعار الأغذية، وأنماط الطقس الشاذة الناجمة عن ظاهرة النينيو، وذلك من خلال استجابات هادفة لحالات الطوارئ فضلا عن تقديم المساعدة المتوسطة والطويلة الأجل لدعم الانتعاش وبناء القدرة على الصمود.

٨ - ويجب التصدي للجوع والفقر في آن واحد، بزيادة الدخل والإنتاجية، وتأمين حقوق حيازة أصحاب الحيازات الصغيرة لموارد الإنتاج - لا سيما فيما يتعلق بالنساء والشباب - وإيجاد عمل لائق، وضمان الحماية الاجتماعية الكافية، وتحسين عمل الأسواق. وينبغي زيادة التدخلات في المناطق الريفية، حيث تعيش غالبية الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع ومن انعدام الأمن الغذائي المزمن.

(٢) منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، ''مستويات واتجاهات سوء تغذية الطفل: تقديرات مشتركة بشأن سوء تغذية الطفل''، أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

(٣) منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، ''مستويات واتجاهات سوء تغذية الطفل: تقديرات مشتركة بشأن سوء تغذية الطفل''، ٢٠١٢.

(٤) شبكة معلومات الأمن الغذائي، ''التقرير العالمي عن الأزمة الغذائية، ٢٠١٧''، آذار/مارس ٢٠١٧.

(٥) منظمة الصحة العالمية، "Climate change and health fact sheet"، تموز/يوليه ٢٠١٧.

٩ - كما أن التقدم المحرز نحو تحقيق الزراعة المستدامة بطيء ومتفاوت. ويؤدي صغار منتجي الأغذية دورا بالغ الأهمية في تحفيز التحول الريفي الذي يكفل سُبل العيش المستدامة، لا سيما في البلدان التي تمثل فيها زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة المورد الرئيسي للغذاء والعمالة. ويلزم مزيد من الاستثمارات لتحسين طاقة الإنتاجية الزراعية. وما زال التقدم المحرز فيما يتعلق بحشد وسائل تنفيذ الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة وما يتصل به من أحكام في خطة عمل أديس أبابا، لا سيما الاستثمار في الزراعة المستدامة والشاملة للحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، غير كافٍ ومن اللازم معالجته على وجه السرعة.

١٠ - ويسلّط الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة الضوء على الروابط المعقّدة بين الأمن الغذائي والتغذية والتحول الريفي والزراعة المستدامة. ويربط الهدف بين القضاء على الجوع وعلى سوء التغذية وحدوث تحوّل في الزراعة ونظم الأغذية وتمكين سكان الريف، نساء ورجالا على السواء، بوصفهم عوامل تغيير بالغة الأهمية. ويجب أن يكون إنشاء نُظم أكثر استدامة للأغذية في صميم الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء. ومع أداء الزراعة دورا مباشراً في القضاء على الجوع والفقر المدقع، فإنها محورية أيضا لتحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والمياه والتنوع البيولوجي والمدن المستدامة والطاقة المستدامة والمحيطات وتغير المناخ.

١١ - وتطرح الصلة التي لا تنفصم بين الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة وغيره من تلك الأهداف تحديات عديدة على الصعيد الوطني. وتتبّع بلدان كثيرة مسارات متباينة لتحقيق الهدف ٢، وتنشئ منابر وطنية لوضع سياسات وبرامج أكثر تكاملا، وتشجع تبادل المعرفة والشراكات المنتجة. ومن الممكن أن يدعم الاستخدام الفعال للمنابر والشراكات الشاملة التي تضم أصحاب مصلحة متعددين اتباع نُهج كليّة وجيدة التوازن لتحقيق الهدف ٢ وما يرتبط به من غايات. وقد نُظر إلى التطورات المشجّعة في السياسات على الصعيد العالمي هذا العام في سياق مجموعة العشرين ومجموعة السبعة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ينبغي زيادة الاستناد إليها.

ثالثا - القضاء على الجوع وضمان الحصول على الغذاء

١٢ - فيما يتعلق بالغاية ٢-١ من غايات أهداف التنمية المستدامة، تحقق قدر كبير من التقدم في الحد من الفقر والجوع خلال العقود القليلة الماضية في كثير من أنحاء العالم ومع ذلك ما زال الفقر والجوع وسوء التغذية عقبات رئيسية أمام التنمية المستدامة. فقد زاد عدد الجوعى وفاقدي الأمن الغذائي في البلدان المتضررة بالنزاع والأزمات زيادة هائلة في عام ٢٠١٦ بحيث بلغ ١٠٨ ملايين شخص بعد أن كان حوالي ٨٠ مليون في عام ٢٠١٥. وفي الأشهر الأخيرة، عانى زهاء ٢٠ مليون شخص من انعدام أمن غذائي شديد ناجم عن مجموعات مختلفة من عوامل الإجهاد البيئية، والنزاع، والتشريد، والتنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة؛ ويُلاحَظ حالياً ارتفاع خطر المجاعة في شمال شرق نيجيريا، والصومال، وجنوب السودان، واليمن[٦]. وهذا يشكّل تحديا إنسانيا رئيسيا يواجه المجتمع الدولي، ويتطلب اهتماما عاجلا.

(٦) منظمة الأغذية والزراعة، "World hunger on the rise again, reversing years of progress"، ٣ تموز/يوليه ٢٠١٧. وهو متاح من خلال الرابط http://www.fao.org/news/story/en/item/902489/icode/.

١٣ - وتشير أحدث الإسقاطات إلى أن قرابة نصف فقراء العالم يعيشون الآن في دول يوجد فيها نزاع وعنف[٧]. ويتطلب القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء زيادة التركيز على تلك البلدان، التي كثيرا ما تواجه دورات متواصلة أو متكررة من الكوارث أو الأزمات أو النزاعات التي تشكّل تهديدات ليس لأرواح الناس فحسب، بل أيضا لسُبل عيشهم. ومع ذلك، كثيرا ما لا تكون المساعدة في حالات الطوارئ والمساعدة الغوثية كافية لكسر هذه الحلقة. وتستدعي الأزمات الطويلة الأمد تقديم مساعدة مصمّمة خصيصا وهادفة تلبي الحاجة الفورية لإنقاذ الأرواح وتخفف من المعاناة، وتعزز أيضا القدرة على الصمود والقدرة على التأهب للكوارث الإنسانية والأزمات وعوامل الإجهاد الطويلة الأجل وامتصاصها والوقاية منها في المستقبل. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر لأثر ذلك على النساء والأطفال بوجه خاص، ولأهمية مراعاة نوع الجنس في أنشطة الاستجابة للأزمات، بينما تتطلب أيضا الاحتياجات التغذوية تركيزا خاصا بالنظر إلى شدة نقص التغذية أثناء الأزمات الطويلة الأمد.

١٤ - وسرعة الاستجابة للتهديدات وحالات الطوارئ الزراعية وكفاءتها تنقذان الأرواح، وتعززان الانتعاش، وتقللان من الفجوة بين الاعتماد على المساعدة الغذائية والاعتماد الذاتي. والجمع ما بين المساعدة الإنسانية والإجراءات الإنمائية لحماية سُبل العيش القائمة على الزراعة وإصلاحها يمكن أن يخفف من فقدان الأرواح الذي ينجم عن الجوع، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، وفقدان سبُل العيش، وأن يؤدي إلى تفادي ذلك الفقدان. ومن الضروري بناء القدرة على الصمود داخل المجتمعات الريفية وتقديم الدعم للنظم المحلية للأغذية من أجل التصدي للأسباب الجذية ومنع حدوث أزمات إضافية.

١٥ - والسكان المعرّضون لخطر المجاعة أو الذين يواجهون حالة انعدام أمن غذائي مزمن يعتمدون في بقائهم على قيد الحياة على الزراعة اعتمادا كبيرا. وعندما يؤدي النزاع أو الجفاف أو غيره من الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية إلى تآكل سُبل عيشهم، يزيد خطر تعرّضهم للجوع وتزيد حاجتهم إلى الاعتماد على المساعدة الخارجية. ففي الصومال، مثلا، يعيش ما يقرب من ٩٠ في المائة من الأشخاص المعرّضين لخطر مجاعة شديد في مناطق ريفية.

١٦ - ويوفر إطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الطويلة الأمد إرشادات لأصحاب المصلحة بشأن كيفية تحسين الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الطويلة الأمد مع التصدي للأسباب الأساسية، ويمثل توافق آراء عالميا بشأن كيفية تحسين الأمن الغذائي والتغذية للسكان المتضررين بأزمات طويلة الأمد أو المعرّضين لأزمات من هذا القبيل، من خلال الربط ما بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية. ويوفر الإطار أساسا لزيادة الإجراءات المتكاملة في البلدان المتضررة بأزمات طويلة الأمد أو المعرضة لخطر أزمات من هذا القبيل، وإرشادات بشأن بناء القدرة على الصمود ومنع حدوث أزمات أخرى في المستقبل وما ينجم عنها من آثار على الأمن الغذائي والتغذية.

١٧ - وتدعم منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للأغذية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من خلال فريق مديري الطوارئ التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، البلدان لتعتمد التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي وتكييفه وتكراره لدعم التقييمات المشتركة على المستوى القطري للاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية؛ وتشارك في مبادرة تجريبية بشأن الإبلاغ الموحّد من جانب

(٧) منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، "Monitoring food security in countries with conflict situations: A joint FAO/WFP update for the United Nations Security Council"، تموز/يوليه ٢٠١٦.

الجهات المانحة. ويوفر نظام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي مجموعة من الأدوات والإجراءات الموحدة كلغة مشتركة لتحليل وتصنيف شدة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وحجمهما، واهتدى به إعلان المجاعة في جنوب السودان في شباط/فبراير ٢٠١٧.

١٨ - وفي الصومال، صدرت، من خلال وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية، إنذارات سابقة للمجاعة في شباط/فبراير ٢٠١٧، الأمر الذي حفز على استجابة دولية هائلة حالت حتى الآن دون أن يتحقق سيناريو أسوأ حالة، مع توفير معلومات مستكملة بانتظام عن التقدم المحرز في المواسم الزراعية، والمناخ، والأسواق، فضلا عن تطور حالة الأمن الغذائي.

١٩ - وتعمل منظمة الأغذية والزراعة عن كثب مع برنامج الأغذية العالمي والاتحاد الأوروبي لتنسيق عملية تجميع تحليلات للأمن الغذائي على الصعيدين العالمي والإقليمي في ''التقرير العالمي عن الأزمة الغذائية ٢٠١٧''، من خلال عملية شفافة وتشاورية وقائمة على توافق الآراء لكفالة معالجة التخطيط المناسب والمخصصات القائمة على الاحتياجات لعواقب أزمات الأمن الغذائي في إطار تطوّر بيئة التمويل الإنساني، وتوفير أدلة من أجل صنع القرار باستنارة.

٢٠ - وتكفل تنمية قدرة الحكومات الوطنية على إدارة نظم المعلومات امتلاك المعلومات اللازمة لعملية وضع السياسات على الصعيد الوطني وكفايتها. ويرصد نظام منظمة الأغذية والزراعة العالمي للمعلومات والإنذار المبكر حالة الأمن الغذائي في كل بلد رصدا مستمرا وينبّه العالم إلى حالات نقص الأغذية المستجدة. وفي اليمن، تدعم منظمة الأغذية والزراعة تعزيز نظام الإنذار المبكر، بما في ذلك من خلال تحسين جمع البيانات عن التغذية والأمن الغذائي وتحليلها وإدارتها وترجمة الإنذارات إلى استجابة سريعة لأي أزمة مستجدة.

٢١ - وقد كان توسُّع الحماية الاجتماعية على نطاق العالم بالغ الأهمية لإحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف الدولية المتعلقة بالجوع. فقد أصبح لدى أكثر من ١٠٠ بلد الآن شكل ما من أشكال برامج تحويل الأموال التي تركّز على تعزيز الأمن الغذائي والتغذية، والصحة والتعليم، لا سيما للأطفال. ولكن، ما زال حوالي ٧٠ في المائة من البشر على نطاق العالم يفتقرون إلى إمكانية الحصول على شكل ما من أشكال الضمان الاجتماعي[٨]. وضمان الوصول إلى أدوات الحماية الاجتماعية أمر بالغ الأهمية لتوفير حد أدنى من الدخل ولمساعدة منْ يعيشون في حالة فقر على الانتقال إلى العمل وفرص إدرار دخل لكفالة مشاركتهم كشركاء في التنمية والنمو الاقتصادي.

٢٢ - وتحسِّن الحماية الاجتماعية أيضا استخدام استثمارات الإنتاج على مستوى الأسرة المعيشية، مما يؤدي إلى زيادة إنتاج المزارع، والأمن الغذائي، والنمو الاقتصادي المحلي، والتنمية الريفية، لا سيما عندما يقترن ذلك بتدخُّلات زراعية. ففي إثيوبيا، مثلا، يُدرّ كل دولار من دولارات الولايات المتحدة يجري تحويله من خلال برامج الحماية الاجتماعية دخلا للاقتصاد المحلي يصل إلى ٢,٥٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة[٩].

(٨) منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١٥: تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام ٢٠١٥ — تقييم التقدم المتفاوت* (روما، ٢٠١٥).

(٩) منظمة الأغذية والزراعة، *حالة الأغذية والزراعة في العالم: الحماية الاجتماعية والزراعة - كسر حلقة الفقر في الريف* (روما، ٢٠١٥).

٢٣ - وتشجَّع البلدان على تعزيز النُهج المتعددة القطاعات فيما يتعلق بالتغذية والأمن الغذائي من خلال مواءمة التدخلات المتعلقة بالحماية الاجتماعية والتغذية والتدخلات الزراعية المراعية للتغذية. وهذا يشمل تصميم مجموعات مشتركة من التدخلات (تدخلات ''النقد إضافة إلى منافع أخرى'') التي تستفيد من الاستهداف الذي يُستخدم في برامج الحماية الاجتماعية، التي ترمي إلى الوصول إلى أشد الناس فقرا وأكثرهم ضعفا، وربط المستفيدين بالخدمات التغذوية مع تعزيز الزراعة المراعية للتغذية.

٢٤ - ويجب أن يحسِّن الإنتاج الزراعي والأسواق الزراعية سُبل الحصول على أغذية متنوعة وكثيفة المغذيات. فبكفالة التوافق بين الأهداف الزراعية والتوصيات الغذائية، من قبيل المبادئ التوجيهية التغذوية الوطنية القائمة على الأغذية، سيتسنى تعزيز التنويع الغذائي والتغذوي والمساعدة على سد الفجوات التغذوية من خلال التدخلات الزراعية. وفي الوقت ذاته، يمكن أن يؤدي التثقيف التغذوي لدى الجهات الفاعلة على امتداد سلسلة القيمة إلى زيادة الطلب على أغذية متنوعة كثيفة المغذيات. وتمكين المرأة وتثقيفها تغذويا ضروريان لتحسين قدرات الأسر والمجتمعات المحلية على إطعام أنفسها على نحو أفضل. وتشدد استعراضات نتائج مشاريع التنمية الزراعية المتعلقة بالتغذية تشديدا مستمرا على أن أثر تلك المشاريع على الكفاية الغذائية ونمو الطفل يتوقف على ما إذا كان التثقيف التغذوي مدرجا في التدخل.

رابعا - وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية

٢٥ - فيما يتعلق بالغاية ٢-٢ من غايات أهداف التنمية المستدامة، يتزايد تعقيد التحديات التغذوية لاحتمال تزامن أشكال متعددة من سوء التغذية، بما في ذلك تقزُّم النمو والهزال ونقص الوزن ونقص المغذيات الدقيقة وزيادة الوزن والسمنة داخل نفس البلد أو نفس الأسرة المعيشية. فواحد من كل أربعة أطفال دون سن الخامسة معرّض لخطر الوفاة من جراء الأمراض المرتبطة بسوء التغذية. ويفتقر أكثر من بليوني شخص إلى الفيتامينات والمعادن التي يحتاجون إليها لكي ينموا ويتطوروا ويعيشوا حياة صحية[١٠].

٢٦ - وفي عام ٢٠١٦، بلغت نسبة انتشار تقزُّم النمو ونسبة الهزال ونسبة الوزن الزائد لدى الأطفال دون سن الخامسة ٢٢,٩ في المائة (١٥٥ مليونا)، و ٧,٧ في المائة (٥٢ مليونا)، و ٦,٠ في المائة (٤١ مليونا)، على التوالي. وسوء تغذية الأطفال أكثر انتشارا في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث كان أكثر من ثلث الأطفال (٣٦ و ٣٤ في المائة، على التوالي) يعانون من تقزُّم النمو في عام ٢٠١٦. ومع أن معدل انتشار سوء التغذية لدى جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد انخفض من ٥٢ في المائة و ٤٣ في المائة في عام ٢٠٠٠، ما زالت توجد لدي هاتين المنطقتين أعلى معدلات سوء تغذية الأطفال: إذ يعيش ٧٧ في المائة من أطفال العالم المتقزم نموهم فيهما[١١]. وأكثر من نصف أطفال العالم المصابين بالهزال يعيشون في جنوبي آسيا[١٢].

(١٠) منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١٥*.

(١١) البنك الدولي، بوابة بيانات الصحة والتغذية والسكان، وهي متاحة من خلال الرابط http://datatopics.worldbank.org/health/sdg-indicators، (بالرجوع إليه في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٧).

(١٢) منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، ''مستويات واتجاهات سوء تغذية الطفل: تقديرات مشتركة لسوء تغذية الطفل - الاستنتاجات الرئيسية لطبعة عام ٢٠١٧''، ٢٠١٧.

٢٧ - وعلى الصعيد العالمي، يعاني حوالي ١,٩ بليون شخص من الكبار من الوزن الزائد، منهم ٦٠٠ مليون يعانون من السمنة. وهذا أمر له تكلفة مرتفعة من حيث زيادة انتشار الأمراض غير السارية المرتبطة بالغذاء ومن حيث النفقات الصحية المرتبطة بذلك. ومن المتوقع أن ١١ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة سيعانون من السمنة بحلول عام ٢٠٢٥ إذا لم يتغير الاتجاه الراهن.

٢٨ - وقد يحول تحسين معدلات الرضاعة الطبيعية دون ٠٠٠ ٨٢٠ حالة وفاة سنويا، ويؤدي إلى خفض شيوع الوزن الزائد أو السمنة في مرحلة لاحقة من العمر بنسبة قدرها ٢٦ في المائة. وبالنظر إلى أنه في مقابل كل دولار من دولارات الولايات المتحدة يُنفق على برامج التغذية تتحقق فوائد قدرها ١٦ دولارا، فإن الجهود المتعددة التخصصات المبذولة في إطار نظم الأغذية لتحقيق تغذية أفضل هي جهود تنطوي على إمكانية كبيرة بالنسبة للبلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل لتجنُّب اتباع ''المسار البالي الشديد الإضرار من نقص التغذية إلى السمنة'' الذي لوحظ في الماضي[(١٣)].

٢٩ - وقد كان إطلاق عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (٢٠١٦-٢٠٢٥) في عام ٢٠١٦ وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥٩/٧٠ خطوة هامة صوب وضع إطار معالمه أوضح ومحدد زمنياً ومتماسك يعمل في إطار الهياكل القائمة والموارد المتاحة لتنفيذ الالتزامات الواسعة النطاق التي جرى التعهد بها في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، الذي عُقد في عام ٢٠١٤، فضلا عن أهداف التنمية المستدامة. وقد اقتُرح العقد نتيجة للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية ووثيقتيه الختاميتين، وهما إعلان روما بشأن التغذية وإطار العمل، اللذان يحددان رؤية مشتركة للعمل العالمي من أجل القضاء على الجوع ووضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك نقص التغذية، ونقص المغذيات الدقيقة، والوزن الزائد، والسمنة.

٣٠ - وتتمثل القيمة المضافة لعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية في تحديد فترة مركّزة لتحديد آثار ونواتج وتتبّعها وتحقيقها، وتوفير آلية عالمية شفافة ويمكن الوصول إليها من أجل تتبّع التقدم المحرز وكفالة المُسَاءَلة المتبادلة عن الالتزامات التي جرى التعهد بها. وتشترك منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية معا في قيادة تنفيذ العقد، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وقد أُعد برنامج عمل العقد من خلال عملية شاملة وتعاونية باستخدام آليات التنسيق من قبيل لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية ولجنة الأمن الغذائي العالمي، بالتشاور مع منظمات ومنابر دولية وإقليمية أخرى. وتُعد الحكومات الوطنية التزامات للعمل تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وأطر استراتيجية إقليمية شتى.

٣١ - وكجزء من العقد، تعمل طائفة واسعة من المنظمات والشركاء سويا من خلال حركة التغذية من أجل النمو، وهي حركة عالمية لإعادة تنشيط الزخم السياسي والتركيز العالمي على التغذية، وحشد التزامات مالية وسياساتية جديدة. وحركة التغذية من أجل النمو تقودها شراكة بين حكومات البرازيل والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليابان، وتناصرها مؤسسات خيرية ومنظمات مجتمع مدني من بينها مجموعة أصحاب المصلحة في التغذية من أجل النمو، والائتلاف الدولي للدعوة بشأن التغذية، وحركة تحسين مستوى التغذية. وتمكِّن حركة التغذية من أجل النمو، إضافة إلى توفيرها

(١٣) Lawrence Haddad وآخرون، "A new global research agenda for food", *Nature*, vol. 540 (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)، الصفحات ٣٠-٣٢.

منبرا للالتزامات، عمليات التبادل والتعلّم بشأن كيفية التصدي لسوء التغذية على نحو أكثر فعالية وكيفية تشجيع ثقافة شفافية ومُساءَلَة.

٣٢ - وأدت السنة الدولية للبقول (انظر قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٣١)، في عام ٢٠١٦، إلى زيادة الوعي العام بالفوائد التغذوية للبقول، وحفزت على القيام بأنشطة على نطاق العالم نجحت في نشر معرفة فوائد البقول لتوفير الأمن الغذائي والتغذوي، وشجعت الحوار بشأن وضع سياسات تعزز إنتاجها واستهلاكها والاتجار بها، وروّجت للزراعة ونظم الأغذية المستدامة[١٤].

٣٣ - وشجعت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية الحوار بشأن السياسات فيما بين البلدان والشركاء في التنمية بشأن التغذية ونظم الأغذية من خلال الندوة الدولية بشأن النظم المستدامة لإنتاج الأغذية من أجل نُظم غذائية صحية وتغذية محسّنة، التي عُقدت في ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وقامتا بتنمية القدرات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي في مجال رصد تنفيذ إطار العمل الذي اعتمد في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية.

٣٤ - وكان إنشاء التحالف البرلماني للبلدان الأفريقية المعني بالأمن الغذائي والتغذية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وإطلاق منبر تبادل المعرفة بشأن الأمن الغذائي والتغذوي ورصده (الذي استحدثته الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا وبدأ تنفيذه تجريبيا في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي) مثالين للشراكات التي تساهم في تنفيذ إعلان مالابو بشأن تسريع النمو والتحوّل في المجال الزراعي لتحقيق الرخاء المشترك وتحسين سُبل العيش الصادر عن الاتحاد الأفريقي، الذي يتضمن ”الالتزام بالقضاء على الجوع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٥“، دعما للجهود الإقليمية والقطرية الجارية.

٣٥ - وفي آسيا، تجري ترجمة تنفيذ الإطار المتكامل للأمن الغذائي وخطة العمل الاستراتيجية للأمن الغذائي في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (٢٠١٥-٢٠٢٠) والرؤية والخطة الاستراتيجية لتعاون رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مجال الأغذية والزراعة والحراجة (٢٠١٦-٢٠٢٥)، بما في ذلك الحوار السياساتي المشترك بين البلدان بشأن الأمن الغذائي والتغذية للقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية، إلى خطط عمل وطنية للقضاء على الجوع في باكستان وبنغلاديش وتايلند وتيمور - ليشتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيجي وفييت نام وكمبوديا وميانمار ونيبال.

٣٦ - واعتمدت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خطة للأمن الغذائي والتغذوي في عام ٢٠١٥ تولي فيها مزيدا من الاهتمام للصلات بين الأمن الغذائي والتغذية والزراعة الأسرية وتغير المناخ. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ اعتمدت الدول الأعضاء في الجماعة استراتيجية جنسانية من أجل خطة الأمن الغذائي والتغذوي.

٣٧ - وفي عام ٢٠١٦، اعتمدت الجبهة البرلمانية ضد الجوع التابعة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قانونا نموذجيا بشأن الزراعة الأسرية يركز على احتياجات منْ هم الأشد ضعفا وعلى الوصول العادل إلى جميع الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام، مع احترام حقوق المجتمعات التقليدية للشعوب الأصلية وإعطاء الأولوية لتلك الحقوق.

(١٤) تتاح المواد والأنشطة من خلال الموقع الشبكي للسنة الدولية للبقول (www.fao.org/pulses-2016/en/) .

٣٨ - وقطاع الحراجة مساهم هام في الأمن الغذائي والتغذية؛ فأكثر من ٢,٤ بليون شخص على نطاق العالم يعتمدون على سلع الغابات وخدماتها من أجل توفير الغذاء والوقود ومواد البناء والأدوية والعمالة والدخل مباشرةً. وفي تقرير بعنوان ”الحراجة المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية“[١٥]، يقترح فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية المنبثق من لجنة الأمن الغذائي العالمي إجراءات لتحسين فوائد الحراجة المستدامة من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية.

٣٩ - وقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية حاسم الأهمية أيضا للأمن الغذائي والتغذوي، وتتزايد أهميته. وتوفر المبادئ التوجيهية الطوعية لتأمين مصائد الأسماك المستدامة الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر[١٦] إرشادات ملموسة.

٤٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، أنشأ برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أول قانون نموذجي للصيد على نطاق صغير في العالم، سيكون بمثابة مثال للبلدان لتعزيز هذا القطاع الرئيسي من أجل الأمن الغذائي والتغذوي. والقانون إطار مرجعي قانوني يمكن أن تستخدمه البلدان كأساس لوضع سياساتها وقوانينها الوطنية لدعم ملايين من الأشخاص الذين يعتمدون على صيد الأسماك الحرفي بوصفه سبيل عيشهم الرئيسي.

٤١ - وتصدياً للتحديات الفريدة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، تولت منظمة الأغذية والزراعة قيادة عملية وضع برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٧. ويضم برنامج العمل أيضا مجموعة الأولويات المحددة في إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) لحفظ المحيطات والبحار ومواردها في الدول الجزرية الصغيرة النامية وإدارتها واستخدامها على نحو مستدام.

خامسا - مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية

٤٢ - فيما يتعلق بالغاية ٢-٣ من غايات أهداف التنمية المستدامة، يتطلب التغيير التحويلي في النظم الزراعية الغذائية إيلاء اعتبار للركائز الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتنمية المستدامة على قدم المساواة، مع تجاوز أهداف الثورة الخضراء لزيادة الإنتاج والإنتاجية على نحو مستدام من أجل صحة البشر ورفاههم، بدون التسبب في عوامل خارجية اجتماعية وبيئية سلبية.

٤٣ - ويؤدي صغار منتجي الأغذية، ومن بينهم صغار المزارعين وصيادو الأسماك الحرفيون والرعاة والشعوب الأصلية والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى على نطاق النُظم الزراعية الغذائية، دورا بالغ الأهمية في تحفيز التحولات الريفية التي تكفل سُبل العيش المستدامة وكرامة الإنسان. وتساهم زراعة أصحاب

(١٥) متاح من الموقع الشبكي www.fao.org/fileadmin/user_upload/hlpe/hlpe_documents/HLPE_Reports/HLPE-Report-11_EN.pdf.

(١٦) متاح من الموقع الشبكي www.fao.org/3/a-i4356e.pdf.

الحيازات الصغيرة مساهمة كبيرة في الاستدامة الاقتصادية لنظم الأغذية، بوصفها أكبر مصدر لفرص الاستثمار وللفرص الاقتصادية في المناطق الريفية، وأكبر مصدر للعمالة على نطاق العالم(١٧).

٤٤ - بيد أن كثيرين من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وأسرهم المعيشية هم أنفسهم فقراء ويعانون من انعدام الأمن الغذائي ومعرّضون لخطر سوء التغذية وسُبل وصولهم إلى الأسواق وإلى الأصول والخدمات الإنتاجية محدودة. وهم عُرضة للتأثر بالهزات وخياراتهم الاقتصادية مقيّدة إلى حد شديد.

٤٥ - ويجب أن تعزز التدخلات الرامية إلى الحد من الفقر الريفي حصول الجميع على تكنولوجيات إنتاج مصمّمة حسب الحاجة وتنمية القدرة التي تحسّن كفاءة أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين وإنتاجيتهم. وتتمثل الحلول في استثمارات القطاع العام في البنى التحتية، وتحسين الروابط بين البحوث وخدمات الإرشاد والمزارعين، ووجود سياسات رشيدة لتحفيز اعتماد تكنولوجيات مصمَّمة لتلبية الحاجة تحسّن الإنتاجية وتقلل من التكاليف، وهي كلها أمور تُزيد من الدخل الزراعي والغلات الزراعية.

٤٦ - ويجب تحسين القدرة الإنتاجية لدى منْ هم الأشد فقرا من خلال اتباع نُهُج متكاملة من قبيل الجمع ما بين برامج الحماية الاجتماعية ودعم الإنتاج الزراعي؛ واستكشاف خيارات من قبيل الشراء العام، وأسواق المزارعين، وسُبل مختلفة لربط الإنتاج المحلي بالوجبات المدرسية وغير ذلك من نظم الشراء العام؛ وإدماج صغار المنتجين والمزارعين الأسريين في سلاسل القيمة؛ وتعزيز منظمات المنتجين وتعاونياتهم. ويجب أن تعالج التدخلات المفاضلات المحتملة التي تنشأ من وجود مصالح متنافسة على الموارد المتاحة، مع كون التوسع الزراعي مسؤولا عما يقرب من ٨٠ في المائة من صافي الغابات التي تُفقد على نطاق العالم (أكثر من ٥ ملايين هكتار سنويا)(١٨).

٤٧ - ويُعترف بأن منظمات المنتجين وتعاونياتهم الشاملة للجميع والمتسمة بالكفاءة والإنصاف تمثّل شركاء تنفيذيين رئيسيين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإيجاد حلول أساسية وابتكارية لتحديات الحد من الفقر الريفي، وتوليد فرص العمالة، وتحقيق الأمن الغذائي. ومع كون الغالبية الساحقة من مزارع العالم يقل حجمها عن هكتارين، من الممكن إطلاق إمكانات الزراعة الأسرية من خلال العمل الجماعي في شكل تعاونيات ومنظمات للمنتجين.

٤٨ - وتقدم المرأة مساهمات جوهرية في الزراعة والمشاريع الريفية في جميع مناطق البلدان النامية، بوصفها مزارعة وعاملة ومباشرة أعمال حرة. ويتباين دور المرأة عبر المناطق، بحيث يتراوح من اشتغالها بالعمل الزراعي المأجور إلى عملها في المزرعة الأسرية دون أجر وعملها في الأسرة المعيشية. ولكن نساء كثيرات يواجهن معوقات مستمرة متعلقة بنوع الجنس تقلل من إنتاجيتهن وتحد من مساهماتهن في الإنتاج الزراعي والنمو الاقتصادي ورفاه أسرهن ومجتمعاهن المحلية وبلدانهن. وتشمل هذه المعوقات محدودية سُبل الحصول على موارد الإنتاج، وخدمات الإرشاد الزراعي، والائتمان، والسيطرة الأقل على الأرض، والافتقار إلى حيازة مضمونة.

(١٧) فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، "Investing in smallholder agriculture for food security"، حزيران/يونيه ٢٠١٣.

(١٨) منظمة الأغذية والزراعة، *حالة غابات العالم ٢٠١٦: الغابات والزراعة - تحديات وفرص استخدام الأراضي* (روما، ٢٠١٦).

٤٩ - وتستند المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، التي أيدتها لجنة الأمن الغذائي العالمي، إلى الإمكانات التي تتيحها التكنولوجيا والابتكار، من قبيل التخطيط الخاص المنظم للإدارة المستدامة للأراضي ومصائد الأسماك والغابات. وتدعم المبادئ التوجيهية الطوعية عمل منظمات كثيرة متعددة الأطراف على نطاق العالم، وأدت إلى نشوء مبادرات بين الحكومات من خلال التعاون الثنائي وفيما بين بلدان الجنوب والشراكات بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وفيما بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وشركات القطاع الخاص. وينسّق الشركاء المبادرات العالمية والإقليمية المعنية بمعالجة المسائل المتعلقة بالأراضي، من قبيل إطار المبادرة الأفريقية ومبادئها التوجيهية بشأن السياسات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا، ويعززون، على مستوى البلدان الأفريقية، السياسات الفعالة المتعلقة بالأراضي لإتاحة الوصول إلى الأراضي ومصائد الأسماك والغابات بطريقة عادلة ومضمونة من أجل تسريع وتيرة تحقيق البلدان لغايات خطة عام ٢٠٣٠ المترابطة.

٥٠ - وإلى جانب المبادئ التوجيهية الطوعية، تُعتبر مبادئ الاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية، وتوصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق وتحقيق استدامة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية لتوفير الأمن الغذائي والتغذية أدوات هامة لوضع السياسات الوطنية.

٥١ - بيد أن كفالة الوصول إلى الموارد على نحو يتسم بمزيد من المساواة ليست كافية لتحقيق المساواة بين الجنسين وإطلاق إمكانات المرأة للقضاء على الفقر والجوع. فمن اللازم أن تكون السياسات والبرامج الزراعية والمتعلقة بالموارد الطبيعية واعية من المنظور الجنساني، وتشجّع الحكومات على تمكين المرأة من إسماع صوتها في عمليات صنع القرار على جميع المستويات.

٥٢ - ومعالجة التحديات المتعددة المتعلقة بإنتاج مزيد من الغذاء، من حيث الكم والتنوع والجودة، وإيجاد عمل يدرّ أجرا أكبر، والحد من الفقر الريفي، وتحسين الأمن الغذائي والتغذية، والحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية ينبغي أن تراعي صغار المزارعين الأسريين، مع التركيز بوجه خاص على النساء، باعتبارهن أهدافا رئيسية في السياسات الزراعية. ومع ذلك، في كثير من الحالات لا تميز السياسات الزراعية بين الأنواع المختلفة من المزارعين وتحابي، بالتركيز على أهداف الإنتاج، الحيازات الكبيرة.

٥٣ - والأدلة المتاحة محدودة، وتلزم إجراءات عاجلة مكثّفة لتوصيف المنتجين الصغار والمتوسطين. ويلزم أيضا مزيد من العمل لإعداد بيانات شاملة عن الإنتاجية الزراعية لصغار منتجي الأغذية، وسُبل عيشهم، وأنشطتهم السوقية، واستخدامهم للموارد الطبيعية، لا سيما في أشد المناطق فقرا. وينبغي أن يمثل تفصيل البيانات بحسب نوع الجنس أولوية.

٥٤ - ويحلل مؤشر تمكين المرأة في مجال الزراعة، الذي وضعته مؤخرا مبادرة الغذاء في المستقبل[١٩]، هذه الروابط في سياق زراعي محدد وعلى نحو متعدد الأبعاد، مع التركيز على صنع الرجل والمرأة للقرار في إطار الأسرة المعيشية[٢٠].

(١٩) انظر الموقع الشبكي www.feedthefuture.gov.

(٢٠) انظر الموقع الشبكي www.ifpri.org/publication/womens-empowerment-agriculture-index.

سادسا – ضمان وجود نظم مستدامة لإنتاج الأغذية

٥٥ – فيما يتعلق بالغاية ٢-٤ من غايات أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن يكون وجود نظم مستدامة لإنتاج الأغذية في صميم القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء. وتتزايد أهمية تحسين الإنصاف والوصول العادل إلى حيازة الأراضي في الأجل القصير والأجل الطويل، بدءا من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني، للتصدي للنمو السكاني وزيادة الضغوط على الموارد ولتعزيز النُظم المستدامة لاستخدام الأراضي واستخدام الموارد بكفاءة.

٥٦ – ويدفع تزايد الطلب على المنتجات الزراعية، لا سيما الأغذية ذات المصدر الحيواني، إلى حدوث تغيرات رئيسية في نظم الأغذية على نطاق العالم، مع وجود عواقب اقتصادية واجتماعية وبيئية متعددة ومتباينة[٢١]. ويمثل قطاع الثروة الحيوانية حوالي ثُلث الناتج المحلي الإجمالي الزراعي العالمي. وترتبط الممارسات غير المستدامة المتعلقة بالثروة الحيوانية بالتدهور البيئي. فتربية الثروة الحيوانية وقطاع محاصيل العلف هما أكبر مستخدميْن للموارد من الأراضي ومسؤولان عن ١٤,٥ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة. وقد تكون نُظم الثروة الحيوانية عُرضة بشدة للتأثر بتغير المناخ وبالأمراض الناشئة الجديدة المرتبطة بالبيئة؛ وهي تمثل مجالا رئيسيا من مجالات العمل لتحسين كفاءة الموارد، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، والتكيف مع تغير المناخ. وتوفر التوصيات السياساتية للجنة الأمن الغذائي العالمي المعنونة ”التنمية الزراعية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية: ما هي أدوار الثروة الحيوانية؟“ إرشادات قيّمة.

٥٧ – وقد ثبت أن الإيكولوجيا الزراعية استراتيجية فعالة لاستيعاب كل من خصائص الأمن الغذائي الاجتماعية – السياسية والحاجة إلى استعادة وظائف النظم الإيكولوجية. وتقوم الإيكولوجيا الزراعية على تطبيق المفاهيم والمبادئ الإيكولوجية لتحسين التفاعلات فيما بين النباتات والحيوانات والبشر والبيئة بحيث تبلغ المستوى الأمثل مع مراعاة الجوانب الاجتماعية التي تلزم معالجتها من أجل وجود نظام مستدام وعادل لإنتاج الأغذية. وببناء أوجه تآزر، يمكن أن تدعم الإيكولوجيا الزراعية إنتاج الأغذية والأمن الغذائي والتغذية مع إعادتها خدمات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي الضروريين للزراعة المستدامة ويمكن أن تؤدي دورا هاما في بناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والتكيف معه[٢٢].

٥٨ – وسيكون تنويع ممارسات الإنتاج – من خلال الإيكولوجيا الزراعية والحراجة الزراعية والزراعة العضوية والإدارة المتكاملة للمنظر الطبيعي – ضرورياً لزيادة الإنتاجية على نحو مستدام، فضلا عن بناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، وتدهور الأراضي والمياه، ومخاطر الآفات والأمراض.

٥٩ – وتعزز الاستثمارات الاستراتيجية الاعتماد الواسع النطاق للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والمناظر الطبيعية على نطاق نظم الإنتاج والأنماط الزراعية. ونتيجة لمشروع تقييم تدهور التربة في الأراضي الجافة قدّر أن ٣٣ في المائة من الأراضي على نطاق العالم أصبحت متدهورة. ويدعم صندوق تحييد أثر

(٢١) فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، ” التنمية الزراعية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي الأدوار للثروة الحيوانية؟“، تموز/يوليه ٢٠١٦.

(٢٢) منظمة الأغذية والزراعة، مركز المعرفة في مجال الإيكولوجيا الزراعية. وهو متاح من الموقع الشبكي www.fao.org/agroecology/en/ (بالرجوع إليه في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٧).

تدهور الأراضي، الذي دُشّن في عام ٢٠١٥ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وغيره من آليات التمويل ذات الصلة ومن المصارف الإنمائية، الانتقال إلى تحييد أثر تدهور الأراضي من خلال زيادة وتعميم الإدارة المستدامة للأراضي وإصلاح الأراضي. وهذا أمر ضروري لتحسين الإنتاجية، وإدارة الموارد الطبيعية، والتنوع البيولوجي، وخدمات النظم الإيكولوجية، والقدرة على الصمود، والأمن الغذائي.

٦٠ - ويجري تعزيز القدرات القطرية من خلال إطار المبادرة الأفريقية المتعلقة بسياسة الأراضي ومبادئها التوجيهية بشأن السياسات المتصلة بالأراضي في أفريقيا. وتدلل برامج من قبيل مبادرة أرض أفريقيا ومبادرة الجدار الأخضر الكبير لمنطقة والصحراء الكبرى والساحل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على أن إدارة المعرفة بالغة الأهمية لتوثيق التكنولوجيات والنُهج الناجحة ولتبادلها. وقد اعتُمدت مبادرة أرض أفريقيا بوصفها قاعدة البيانات المفضلة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من أجل الإبلاغ عن أفضل الممارسات لإدارة التربة والأراضي.

٦١ - واستُخدمت المبادئ التوجيهية لإصلاح الغابات والمناظر الطبيعية المتدهورة في الأراضي الجافة لوضع خطط عمل في إثيوبيا وبوركينا فاسو والسنغال وغامبيا وفيجي والنيجر ونيجيريا وهايتي. وتم إصلاح أكثر من ٣ ٠٠٠ هكتار من النظم الزراعية — الحرجية — الرعوية على نطاق بوركينا فاسو والنيجر باستخدام نماذج منظمة الأغذية والزراعة للإصلاح التي تنطوي على استخدام أنواع محلية متعددة الأغراض تختارها المجتمعات المحلية ونُظم ''فاليراني'' لجمع المياه[٢٣] التي تحفرها المجتمعات المحلية.

٦٢ - وقد حُددت في تقرير عام ٢٠١٥ المعنون ''حالة موارد التربة في العالم'' ١٠ تهديدات رئيسية للتربة الصحية (التحمّض، وفقدان التنوع البيولوجي، والانضغاط، والتلوث، والتآكل، وانعدام توازن المغذيات، والتملّح، والقلوية، ومنع التسرب، وفقدان الكربون العضوي، والتشبّع بالمياه) وقدّمت توصيات لتغيير الاتجاهات والتصدي للتحديات المحددة[٢٤].

٦٣ - وتعزز الشراكة العالمية من أجل التربة وشراكاتها الإقليمية من أجل التربة الإدارة المستدامة للتربة لتوفير الأمن الغذائي والتغذية، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف منه، وتوفير خدمات النظم الإيكولوجية، والتنمية المستدامة في بلدان كثيرة. ويساهم كل من الشراكة العالمية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في حوكمة الأراضي حوكمةً أقوى، وهي أمر أساسي لمنع تدهور التربة ووقفه ولاستعادة وظائف التربة وخدمات النظم الإيكولوجية.

٦٤ - وتوفر المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المستدامة للتربة، التي وُضعت من خلال عملية شاملة ضمن إطار الشراكة العالمية من أجل التربة، حلولا على صعيد السياسات وحلولا تقنية للتصدي للتهديدات العشرة للتربة من خلال الإدارة المستدامة للتربة[٢٥].

٦٥ - وتدعم منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية البلدان في رصد تأثيرات الزراعة على موارد التربة والمياه باستخدام تكنولوجيات حديثة وباستحداث ممارسات لإدارة الأراضي والمياه تتسم

(٢٣) انظر الرابط http://teca.fao.org/read/8757.

(٢٤) منظمة الأغذية والزراعة والفريق التقني الحكومي الدولي المعني بالتربة، *Status of the World's Soil Resources* (روما، منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٥).

(٢٥) انظر الموقع الشبكي www.fao.org/3/a-bl813e.pdf.

بالاستدامة والكفاءة وتساهم في زيادة الإنتاج الزراعي العالمي والأمن الغذائي مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، بما في ذلك الحد من تآكل التربة وفواقد المياه وتحديث الري والوصول به إلى المستوى الأمثل وتحسين كفاءة استخدام المياه إلى أقصى حد ممكن.

٦٦ - ويعترف اتفاق باريس لعام ٢٠١٥، بالأولوية الأساسية لضمان الأمن الغذائي والقضاء على الجوع وأوجه الضعف التي تنفرد بها نظم الأغذية في مواجهة آثار تغير المناخ. ويتزايد الوعي بدور القطاع الزراعي في بناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ. ويشمل نحو ٩٠ في المائة من المساهمات المحددة وطنيا الزراعة الآن، مع ارتباط ٧٨ في المائة من تلك المساهمات أيضا بتحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة[٢٦]. وقُدِّم الدعم لثمانية بلدان (إكوادور وأوروغواي وتايلند وزامبيا والفلبين وفييت نام وكينيا ونيبال) في تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا من خلال خطط التكيف الوطنية، وإجراءات التخفيف المناسبة وطنيا، ورصد انبعاثات غازات الدفيئة في القطاع الزراعي والإبلاغ عنها والتحقق منها.

٦٧ - والمساهمات المحددة وطنيا هي خطوة أولى في عملية أوسع نطاقا بكثير لإعادة التفكير في التنمية الزراعية والريفية في ظل تغير المناخ. وقد أنشأت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ آليات مجدية، من قبيل خطط التكيف الوطنية، لدعم اتخاذ إجراءات متضافرة للتصدي لتغير المناخ. وفي التقرير المعنون ”حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٦: تغير المناخ، والزراعة، والأمن الغذائي“[٢٧] تقدَّم توصيات بشأن السياسات وتبيَّن آليات ينبغي إدماجها في السياسات الأوسع نطاقا المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية. وأنشأت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا مشتركا بشأن دعم البلدان النامية لإدماج القطاعات الزراعية في خطط التكيف الوطنية.

٦٨ - وتمثل سرعة نمو المدن في البلدان النامية تحديات مختلفة كثيرة لنظم الأغذية في المستقبل بوجه عام ولنظم الأغذية من أجل المناطق الحضرية بوجه خاص. فمن المتوقع أنه، في إطار سيناريو سير الأمور كالمعتاد، سينتقل أعلى تركيز للجوع والفقر من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في العقود القادمة. فأكثر بالكاد من نصف سكان العالم حاليا يعيشون في مناطق حضرية. وتبيّن الإسقاطات أن التوسع الحضري المقرون بالنمو العام في عدد سكان العالم يمكن أن يضيف ٢,٥ بليون شخص آخرين إلى سكان الحضر بحلول عام ٢٠٥٠. ومن المتوقع أن تتركز في آسيا وأفريقيا نسبة تقرب من ٩٠ في المائة من تلك الزيادة.

٦٩ - ودور المدن والحكومات المحلية أساسي للتصدي لانعدام الأمن الغذائي في الحضر. وشوهد تعميم منظور الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في إطار الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، ومتابعة اتفاق ميلانو بشأن السياسة الغذائية الحضرية، بما يشمل مؤتمر القمة الثاني للُعمَد الذي عُقد في روما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، والتوعية بشأن النظم المستدامة للأغذية لتوفير الأمن الغذائي والتغذية الحضريين. واستُحدثت أداة للتقييم السريع للنظم الحضرية للأغذية لدعم الحوارات بين أصحاب مصلحة متعددين

(٢٦) Rita Strohmaier وآخرون، “The agriculture sectors in the intended nationally determined contributions: analysis”, Environment and Natural Resources Management Working Paper, No. 62 (روما، منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٦) وهي متاحة من الموقع الشبكي www.fao.org/3/a-i5687e.pdf.

(٢٧) متاحة من الموقع الشبكي www.fao.org/3/a-i6030e.pdf.

ولدراسة الصلات بين الريف والحضر وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة).

٧٠ - ويرمي برنامج النظم المستدامة للأغذية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إذكاء الوعي، وتهيئة الظروف التي تمكِّن من استيعاب ممارسات مستدامة على نطاق نظم الأغذية، وزيادة سُبل الحصول على المعلومات والأدوات العملية لجعل نظم الأغذية أكثر استدامة، وبناء أوجه تآزر وتعاون لتحسين وتيسير الانتقال إلى نُظم مستدامة للأغذية. وقد وُضع البرنامج من خلال عملية شاملة ضّمت أصحاب مصلحة متعددين ويشمل حاليا أكثر من ٧٠ شريكا على نطاق العالم من قطاعات مختلفة[٢٨].

سابعا - الحفاظ على التنوع الجيني الزراعي، وتعزيز الوصول إليه وتقاسم المنافع

٧١ - فيما يتعلق بالغاية ٢-٥ من غايات أهداف التنمية المستدامة يولى اهتمام متزايد لنظم الأغذية لدى الشعوب الأصلية في سياق تغير المناخ، وتدابير التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره. وكما هو مُبرز في التقرير المعنون ”*مستقبل الغذاء والزراعة: الاتجاهات والتحديات*“[٢٩]، فإن تنويع القاعدة الغذائية بأغذية غنية بالمغذيات ضروري. وبإمكان نظم الأغذية لدى الشعوب الأصلية أن تؤدي دورا جوهريا في هذا التنويع مع توفيرها خدمات النظم الإيكولوجية والإدارة الفعالة للموارد الطبيعية التي تفيد في التكيف مع المناخ.

٧٢ - وفي عام ٢٠١٦ اشتركت منظمة الأغذية والزراعة في رئاسة فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية، مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والائتلاف الدولي للأراضي، لتحديد أوجه التقارب بين الإجراءات المختلفة التي تضطلع بها الوكالات الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة لكفالة اتباع نهج متسق لتحقيق غايات إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وأهداف التنمية المستدامة. فالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وصغار المزارعين قادرون على تحسين الكثير من خدمات النظم الإيكولوجية وعلى الحفاظ على التنوع الجيني الزراعي، وقادرون من ثم على الإسهام بقدر أساسي في الاستدامة البيئية للنظم الزراعية، بالعمل كأوصياء على الإيكولوجيات المحلية وقدرات الأراضي.

٧٣ - وفي المادة ٩ من المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة[٣٠] المتعلقة بحقوق المزارعين، يُعترف بالمساهمة الهائلة لصغار المزارعين في عملية تنمية وحفظ تنوع المحاصيل وتشجَّع البلدان على اتخاذ إجراءات لحماية معارفهم التقليدية، والحق في المشاركة بطريقة عادلة في تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية، والحق في المشاركة في صنع القرار على الصعيد الوطني بشأن المسائل المتعلقة بحفظ الموارد الوراثية النباتية واستخدامها بطريقة مستدامة، والحق في حفظ البذور التي يجنيها المزارعون واستخدامها وتبادلها وبيعها.

(٢٨) انظر الموقع الشبكي www.unep.org/10yfp/programmes/sustainable-food-systems-programme.

(٢٩) انظر الموقع الشبكي www.fao.org/3/a-i6583e.pdf.

(٣٠) انظر الموقع الشبكي www.fao.org/3/a-i0510e.pdf.

٧٤ - واستحداث تكنولوجيات مصمّمة خصيصاً من أجل صغار المنتجين والشعوب الأصلية ونشرها يأخذان في الاعتبار قدرتهم على الحفاظ على الإنتاجية في الأراضي التي كثيرا ما تكون هامشية وذلك من خلال تقنيات معقّدة وابتكارية لإدارة الأراضي تجمع ما بين المعرفة المحلية والتقليدية، والمنتجات التقليدية، والتكنولوجيا الحديثة. وينبغي تعزيز عمليات التكيف المصمّمة حسب الظروف والأفضليات المحلية وتحسينها كعاملَيْن رئيسيين لضمان الحفاظ على التنوع البيولوجي، والأمن الغذائي، والتغذية المحسّنة.

٧٥ - وقد بيَّن تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2017/66) أنه في عام ٢٠١٦، جرى حفظ ٤,٧ ملايين عيّنة من البذور وغيرها من المواد الجينية النباتية لأغراض متعلقة بالأغذية والزراعة في ٦٠٢ من مصارف الجينات في ٨٢ بلدا و ١٤ مركزا إقليميا ودوليا، أي بزيادة قدرها ٢ في المائة منذ عام ٢٠١٤. وحُفظت مواد جينية حيوانية بطريقة التخزين المبرّد، ولكن لنسبة قدرها ١٥ في المائة فقط من السلالات الحيوانية الوطنية، وفقا لمعلومات مستقاة من ١٢٨ بلدا. وتكفي الموارد الجينية المخزّنة لإعادة تكوين نسبة قدرها ٧ في المائة فقط من السلالات الحيوانية الوطنية في حالة انقراضها. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، صُنفت نسبة قدرها ٢٠ في المائة من السلالات الحيوانية المحلية بأنها في خطر.

٧٦ - وساهمت مبادرة منظمة الأغذية والزراعة للشراكة العالمية بشأن حفظ نُظم التراث الزراعي الهامة عالميا وإدارتها على نحو قابل للتكيف، التي أُطلقت في عام ٢٠٠٢ أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في اعتماد سياسات تُدرج التراث الزراعي في برامج التنمية الزراعية، وتعزز الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والموارد الجينية للأغذية والزراعة، فضلا عن حماية نُظُم المعرفة والثقافة التقليدية. وسُمي ما مجموعه ٣٧ موقعا في ١٦ بلدا نُظم تراث زراعي هامة على الصعيد العالمي[٣١]. وقُدّم التدريب وتنمية القدرات للمستخدمين في جميع المناطق، ونُظمت حلقات دراسية دولية لبحث تلك النُظم وتعزيزها.

ثامنا - وسائل التنفيذ

ألف - الاستثمار

٧٧ - فيما يتعلق بوسائل تنفيذ الغاية ٢- أ من غايات أهداف التنمية المستدامة، تبيّن الأدلة أن الاستثمار في الزراعة أكثر فعالية في الحد من الفقر مقارنةً بالاستثمار في القطاعات غير الزراعية[٣٢]. كما أنه أفضل بما يصل إلى ٣,٢ مرات في الحد من الفقر في البلدان المنخفضة الدخل والغنية بالموارد[٣٣]. وتسريع النمو في الاقتصادات الزراعية والريفية ضروري لكسر الحلقة المفرغة التي يمثلها الفقر

(٣١) انظر الموقع الشبكي www.fao.org/giahs/en/.

(٣٢) Mark Rosegrant and Peter Hazell, *Transforming the Rural Asian Economy: The Unfinished Revolution*، (أكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠١).

(٣٣) Luc Christiaensen, Lionel Demery and Jesper Kuhl, "The (evolving) role of agriculture in poverty reduction: an empirical perspective"، ورقة العمل رقم ٢٠١٠/٣٦ للمعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع لجامعة الأمم المتحدة (هلسنكي، ٢٠١٠).

المدقع ونقص التغذية وسوء التغذية. ويوجد ارتباط شديد بين التنمية الاقتصادية والاستثمار العام في الزراعة.

٧٨ - ومع ذلك، في السنوات الثلاثين الماضية، ظلت الاستثمارات الخاصة والعامة في الزراعة وفي المناطق الريفية راكدة أو انخفضت في معظم البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا، حيث الفقر والجوع أكثر شيوعا. وفي البلدان التي ركد فيها رأس المال الزراعي لكل عامل وركدت الاستثمارات العامة في الزراعة، يعاني الكثيرون من الفقر المدقع والجوع. وانخفض المؤشر العالمي للتوجه إلى الزراعة، الذي يعرَّف بأنه حصة الزراعة في الإنفاق الحكومي مقسومة على حصة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، من ٠,٣٨ في عام ٢٠٠١ إلى ٠,٢٤ في عام ٢٠١٣ وإلى ٠,٢١ في عام ٢٠١٥.

٧٩ - وانخفضت حصة قطاع الزراعة من المعونة المخصصة للقطاعات من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من ٢٠ في المائة تقريبا في منتصف ثمانينيات القرن العشرين إلى سبعة في المائة في أواخر تسعينيات ذلك القرن، حيث ظلت عند هذه النسبة حتى عام ٢٠١٥. ويعكس الانخفاض تحوّل المعونة من تمويل البنى التحتية والإنتاج إلى زيادة التركيز على القطاعات الاجتماعية (انظر E/2017/66).

٨٠ - والفجوة الآخذة في الاتساع بين مساهمة الزراعة في الاقتصاد وحصتها في النفقات الحكومية لا يمكن أن تعوّض عنها زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. فمع أن مجموع التدفقات الرسمية (المساعدة الإنمائية الرسمية زائدة التدفقات الرسمية الأخرى) إلى قطاع الزراعة قد زاد زيادة كبيرة من حيث القيمة النسبية والقيمة المطلقة على السواء خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٥، لا يمكن أن تعوّض الزيادة، البالغة ٥ بلايين من دولارات الولايات المتحدة، عن الانخفاض في الإنفاق الوطني على الزراعة.

٨١ - وما زالت المؤسسات المالية الدولية، لا سيما المصارف الإنمائية العالمية والإقليمية، مصدرا هاما للتمويل في مجالي الأغذية والزراعة، ففي عام ٢٠١٤، كانت مؤسسات الإقراض الثلاثة الأولى للقطاع العام في مجالي الأغذية والزراعة هي: البنك الدولي (أكثر من ٣ بلايين من دولارات الولايات المتحدة)؛ ومصرف التنمية الآسيوي (حوالي ١,٢٦ بليون من دولارات الولايات المتحدة)؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (٧,١٣ ملايين من دولارات الولايات المتحدة). والمؤسسة المالية الدولية والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير هما أكبر مؤسستين مقرضتين للقطاع الخاص؛ وهما تخصصان أكثر من ١,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للأغذية وما يقرب من بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للزراعة. وهناك توقعات بأن الإقراض الزراعي من جانب المؤسسات المالية الدولية سيستمر تزايده. فعلى سبيل المثال، يعتزم مصرف التنمية الأفريقي أن يُزيد استثماره الزراعي بمقدار ثلاثة أمثال بحيث يرتفع من ٧٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ٢,٤ بليون دولار سنويا خلال السنوات العشر القادمة، بدءا من عام ٢٠١٧.

٨٢ - وتوجد حلول للتطوير التدريجي للزراعة الأكثر استدامة وإنتاجية. ويتسم بأهمية جوهرية في هذا الصدد تقديم الدعم للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة عن طريق التوعية، ونقل التكنولوجيا، والبنى التحتية لبناء القدرات، وتوفير سُبل الحصول على تمويل ابتكاري. وتوفر البحوث والابتكار العناصر التقنية للتغيير ولتحسين فهم وظائف وخدمات النظم الإيكولوجية. وتوجد تكنولوجيات ونُهج من أجل

تحسين صحة التربة وتعزيز عزل الكربون، واستخدام المياه والطاقة بكفاءة أكبر، وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد بالأغذية، وخفض فواقد الأغذية وهدرها، والحفاظ على التنوع البيولوجي.

٨٣ - وعلى نطاق أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، حسّن اتحاد مراكز البحوث الزراعية الدولية وشركاؤه الأمن الغذائي والتغذية وزادوا من قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة تغير البيئة، بما في ذلك من خلال تربية المحاصيل ومصارف الموارد الجينية، والمحاصيل المدعمة بيولوجيا، ومكافحة الآفات والأمراض، والزراعة الذكية مناخيا[٣٤]. ويمكن الحصول على المعلومات بسهولة عن طريق الهاتف المحمول، وتحسين عملية صنع المزارعين للقرارات، وإدارة مخاطر المناخ.

٨٤ - ويساعد تشغيل مصرف التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نموا تلك البلدان على تعزيز قدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، ووضع نُظم إيكولوجية وطنية وإقليمية للابتكار يمكن أن تجذب التكنولوجيا الخارجية وتُسفر عن بحوث محلية، ثم تنقل أوجه التقدم إلى السوق.

٨٥ - وييسر تدشين آلية تيسير التكنولوجيا لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التعاون والشراكات بين أصحاب مصلحة متعددين من خلال تبادل المعلومات والتجارب وأفضل الممارسات والمشورة بشأن السياسات بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والدوائر العلمية وكيانات الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة. وهذه المبادرات والجهود يمكن أن تحفز تحويل الزراعة.

٨٦ - وللدول دور رئيسي في تمكين استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة ودعمها وتكملتها، مما يجعلهم قادرين على الاستثمار على نحو مسؤول، وفي التشجيع على تهيئة بيئة سياساتية وقانونية وتنظيمية ومؤسسية تمكينية من أجل الاستثمار في الزراعة ونظم الأغذية استثمارا أفضل وأكثر اتساما بالإحساس بالمسؤولية.

٨٧ - وقد وضعت منظمة الأغذية والزراعة برنامجا جامعا شاملا لدعم البلدان والشركات الخاصة وصغار المنتجين في زيادة الاستثمار المسؤول في الزراعة ونظم الأغذية. وهو يشجع على تطبيق مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية ويرتبط بتنفيذ صكوك إرشادية أخرى من قبيل المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني والتوجيهات المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة التي وُضعت مؤخرا.

٨٨ - ولكي تعزز الاستثمارات الزراعة والتنمية الريفية والنمو الشامل للجميع بفعالية، يجب أن تستثمر البلدان أيضا في الاقتصادات الريفية غير الزراعية، وتعزز المؤسسات والمنظمات الريفية، وتوسّع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية والخدمات العامة بحيث تشمل فقراء الريف، وتنظر في الحفاظ على الموارد الطبيعية وفي الإنتاج الزراعي المستدام، بما في ذلك الاستثمار في التكنولوجيات الذكية مناخيا.

(٣٤) انظر الموقع الشبكي www.cgiar.org/.

باء – التجارة

٨٩ – فيما يتعلق بالغاية ٢ – ب من غايات أهداف التنمية المستدامة، تحقَّق قدر من التقدم في الحيلولة دون حدوث تشوهات في الأسواق الزراعية العالمية. فقد خُفضت إعانات الصادرات الزراعية العالمية بنسبة قدرها ٩٤ في المائة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٤. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اعتمد أعضاء منظمة التجارة العالمية قرارا وزاريا بشأن إلغاء إعانات تصدير المنتجات الزراعية وتقييد تدابير التصدير ذات الأثر المماثل (انظر E/2017/66). والتزموا، تحديدا، بدفع عجلة المفاوضات في إطار جولة الدوحة للتنمية، بما يشمل الركائز الثلاث للإصلاحات الزراعية وهي: الدعم الداخلي، والوصول إلى الأسواق، والمنافسة التصديرية. والتزموا أيضا بكفالة أن تكون التجارة الأكثر تحررا داعمة للتنمية وأكدوا من جديد الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، مع إيلاء الأولوية لشواغل أقل البلدان نموا ومصالحها.

٩٠ – وقد حفز كل من أهداف التنمية المستدامة وولاية جولة الدوحة للتنمية على إجراء إصلاح في السياسات الخاصة بمصائد الأسماك. ففي منتصف عام ٢٠١٦، شُدد على أهمية الإنهاء التدريجي لإعانات مصائد الأسماك الضارة، وتحسين الشفافية، ومعاملة البلدان النامية معاملة خاصة وذلك في بيان مشترك لمنظمة الأغذية والزراعة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، اشترك في التوقيع عليه ١٠٠ بلد تقريبا. وسيؤدي تمخُّض المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية عن نتيجة إيجابية، اتساقا مع الموعد النهائي لإنهاء إعانات مصائد الأسماك المحدد في الغاية ١٤-٦ من غايات أهداف التنمية المستدامة وهو عام ٢٠٢٠، إلى توسيع نطاق النظام القائم على قواعد بحيث يشمل قطاع مصائد الأسماك، الأمر الذي سيساعد على الإقلال إلى أدنى حد من التأثيرات الضارة للصيد المفرط ولقدرات الصيد المفرطة على الصعيد المتعدد الأطراف.

٩١ – ويتطلب المضي قُدُماً في المفاوضات الزراعية العالمية، التي واجهت نكسات متعددة، تحقيق التوازن بين فوائد خفض الحواجز التجارية والحاجة إلى الحفاظ على حيّز للتنمية الزراعية والأمن الغذائي في السياسات الداخلية. وتشجَّع البلدان النامية على وضع سياسات تجارية كجزء من مجموعة أوسع نطاقا من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، مع إعطاء الأولوية لأهدافها الإنمائية الطويلة الأجل.

جيم – تقلُّب الأسعار وأسواق السلع الأساسية الغذائية

٩٢ – فيما يتعلق بوسائل تنفيذ الغاية ٢-ج من غايات أهداف التنمية المستدامة، في عام ٢٠١٦ شهد ٢١ بلدا أسعارا محلية مرتفعة أو متوسطة الارتفاع لسلعة واحدة أو أكثر من سلع الحبوب التي تشكل سلعا غذائية أساسية، قياسا إلى مستوياتها التاريخية. وكان ثلاثة عشر من تلك البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكانت الأسباب الرئيسية لارتفاع الأسعار هي انخفاضات الناتج المحلي، وانخفاض قيمة العملة، وانعدام الأمن. وأدت الزيادات المحلية في أسعار الوقود إلى رفع أسعار الأغذية.

٩٣ – وتتضمن أداة رصد أسعار الأغذية وتحليلها الخاصة بالنظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر التابع لمنظمة الأغذية والزراعة[٣٥] معلومات حديثة وتحليلات بشأن الأسعار المحلية للأغذية الأساسية، أساسا في البلدان النامية، تكمّل تحليل منظمة الأغذية والزراعة بشأن الأسواق الدولية. وهي توفر إنذارا

(٣٥) متاحة من الموقع الشبكي www.fao.org/giews/food-prices/home/en/.

مبكرا بشأن أسعار الأغذية المرتفعة على الصعيد القطري التي قد تؤثر على الأمن الغذائي تأثيرا سلبيا. وفي أمريكا الوسطى، ييسر النظام إيجاد نظام إقليمي متكامل للمعلومات عن الأسواق سينشئ قاعدة بيانات إقليمية متكاملة ومتناسقة تتضمن بيانات عن الأسعار والتجارة والإنتاج. وسيدعم المشروع أيضا إنشاء نظام للإبلاغ المنتظم.

٩٤ - وفي رواندا والسنغال، يجري تنفيذ أداة رصد أسعار الأغذية وتحليلها لتصبح أساسا لإنشاء خدمات بيانات على الهواتف المحمولة — إما من خلال تطبيق هواتف ذكية أو الرسائل النصية — لتقديم معلومات في الوقت المناسب عن السوق للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وستصبح الأداة موردا رئيسيا للمحللين وصنّاع القرار والمشاركين على امتداد سلسلة القيمة، بل وحتى لأولئك الذين لا يتاح لهم سوى وصول محدود إلى الإنترنت أو لا يتاح لهم ذلك الوصول على الإطلاق.

تاسعا - الاستنتاجات والتوصيات

٩٥ - إن القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية أمر ممكن وميسور التكلفة ومنطقي عمليا. ويلزم وجود التزامات سياسية صريحة مع إجراءات للمتابعة وتمويل لجعل القضاء على الجوع والفقر أولوية دولية.

٩٦ - تتوقف القدرة على القضاء على الجوع وسوء التغذية وإطعام سكان يتزايد عددهم إطعاما مستداما بحلول عام ٢٠٣٠ على وجود استثمارات مكرّسة في الزراعة، والحماية الاجتماعية، والحد من مخاطر الكوارث، والتعليم، والصحة، وإصلاح النظم الإيكولوجية المائية بما في ذلك مصائد الأسماك، وبذل جهود لتنمية قدرات المزارعين وصيادي الأسماك والرعاة والمجتمعات المعتمدة على الغابات لإنتاج الغذاء وإدارة البيئة الطبيعية.

٩٧ - من اللازم أن تعتمد الحكومات بصورة استباقية تدابير للوصول لمنْ هم مستبعدون حاليا من نُظم الحماية الاجتماعية، لا سيما بتوسيع نطاق التغطية بالحماية الاجتماعية لتشمل المناطق الريفية.

٩٨ - يتطلب أيضا اتباع نهج متكامل في معالجة الجوع والفقر التكاتف في وضع السياسات والبرامج الاجتماعية والتنموية. وتكملة لآثار الحماية الاجتماعية، يجب أن تزيد التدخلات الزراعية من إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارع الأسرية ومن إنتاجيتهم بالتصدي للمعوقات الهيكلية التي تحد من إمكانية الحصول على الأراضي وموارد المياه والمدخلات والخدمات المالية والاستشارية والإرشادية وتحد من سُبل الوصول إلى الأسواق.

٩٩ - تشجَّع الحكومات على إقامة صلات وتعزيز زيادة الاتساق وأوجه التآزر على صعيد السياسات بين برامج الحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي، والتنمية الزراعية، وإدارة الموارد الطبيعية بما في ذلك مصائد الأسماك والغابات، والحد من الفقر في الريف.

١٠٠ - لا بد من سياسات متسقة، ومؤسسات قوية خاضعة للمُساءَلَة، واستثمارات مسؤولة من أجل وجود نُظم مستدامة للأغذية وإدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة في سياق التحول الريفي الشامل والتوسع الحضري المستدام. ومن اللازم أن تحترم تلك السياسات والمؤسسات

والاستثمارات حقوق الحيازة المشروعة وأن تعيد تنشيط القطاع الزراعي، مع إعطاء الأولوية لتمكين المرأة وللمساواة بين الجنسين.

١٠١- من الممكن أن تساعد الإصلاحات الرامية إلى القضاء على التمييز بين الجنسين وتحقيق المساواة في الحصول على موارد الإنتاج على ضمان استعداد المرأة على قدم المساواة مع الرجل للتأقلم مع التحديات والاستفادة من الفرص الناشئة من التغيرات التي تشكّل الاقتصاد الريفي[٣٦].

١٠٢- لا يمكن، مهما قيل، أن تكون هناك مغالاة في وصف أهمية التربة والأراضي والموارد الطبيعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتترك المبادرات الرامية إلى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية أثرا في كثير من البلدان.

١٠٣- من الضروري اتخاذ إجراءات معززة ومنسقة لتعزيز الإدارة المستدامة للموارد من التربة والأراضي على نطاق العالم وعلى جميع المستويات من أجل الأمن الغذائي وقدرة النظم الإيكولوجية وسُبل العيش على الصمود، من خلال عملية شاملة تحسّن سُبل حصول الفئات المهمّشة على الموارد من الأراضي وتستند إلى نُظم المعرفة التقليدية والمعرفة العلمية الراهنة.

١٠٤- سيتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة زيادة كبيرة في الاستثمار في الزراعة والمناطق الريفية كماً ونوعاً، لا سيما في أشد البلدان ضعفا، بما في ذلك تلك التي تعيش في ظل أزمات طويلة الأمد. والمزارعون هم أكبر المستثمرين في الزراعة في البلدان النامية، ويجب أن يكون لهم دور محوري في أي استراتيجية ترمي إلى زيادة الاستثمار في ذلك القطاع. وهم يحتاجون إلى بيئة سياساتية داعمة تستند إلى حوافز اقتصادية واستثمارات عامة وخاصة إضافية في البنى التحتية، وتنمية الأسواق والخدمات الأساسية. ومن الضروري توفير الدعم على وجه السرعة في المناطق التي يؤثر فيها تغير المناخ، وتتقاطع مِحَن النزاع وغيرها من المحَن وتشكل أكبر التحديات للتنمية المستدامة.

١٠٥- لا يمكن للاستثمار الخاص وحده أن يكسر حلقات الفقر الريفي المترسخة، بل لا بد من استثمارات إضافية من القطاع العام للتصدي لحالات فشل الأسواق؛ وتشجيع تنمية قدرات الإنتاج لدى الأسر المعيشية الزراعية والريفية؛ وتحسين البنى التحتية والنقل والصحة والتعليم في الريف.

---

(٣٦) منظمة الأغذية والزراعة، *حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٠-٢٠١١: المرأة في الزراعة - سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية* (روما، ٢٠١١).